



13 صفر 1448

27 يوليو 2026

تقرير لجنة الرقابة الشرعية

تقرير لجنة الرقابة الشرعية إلى مساهمي شركة السعودية لإعادة التأمين حول توافق أنشطة الشركة مع الضوابط والمعايير الشرعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

1. المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
بصفتنا لجنة الرقابة الشرعية ("اللجنة") الخاصة بشركة السعودية لإعادة التأمين ("الشركة") يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي الخاص باللجنة عن أعمال وأنشطة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وفق نطاق العمل المتفق عليه.

2. الرأي:

- الرأي العام:

هذا التقرير وما يتضمنه من رأي مستند على إشرافنا على أعمال الشركة المتعلقة بالالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية أولاً، ومراجعة عملياتها وأنشطتها للفترة المحددة ثانياً، وعليه فإننا نؤكد على أن الترتيبات المالية الخاصة بالشركة والعقود والمعاملات المنفذة مع عملائها والأطراف الأخرى التي أجريت في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 قد تمت وفق الضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة.

تجدر الإشارة إلى أن الشركة تحصلت على دخل غير متوافق مع الضوابط الشرعية نتيجة الاستثمار في أسهم وأسهم مختلطة وسندات غير متوافقة مع المعايير الشرعية تمثلت في 8% من مجمل استثماراتها، وقد قررت إدارة الشركة تحميل المساهمين -كل مساهم بحسب حصته- مسؤولية تطهير هذه الإيرادات (0.070 ريال سعودي عن كل سهم).

- الرأي التفصيلي:

- أ. عقدت اللجنة أربع اجتماعات خلال السنة المالية.
- ب. تم إصدار القرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال الشركة التي عرضت على اللجنة.
- ت. تم الاطلاع على تفاصيل احتساب الزكاة الخاصة بالشركة، حيث تم احتسابها من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل.
- ث. اتبعت الشركة مبادئ إعداد التقارير المالية التي تعكس الطبيعة الحقيقية لخصائص المعاملات بما يتماشى مع الضوابط والمعايير الشرعية ولم يظهر لنا ارتكابها أي مخالفة لها، لا سيما فيما يتعلق بإثبات الإيرادات والمطلوبات وحساب الأرباح والخسائر وتحديد أرصدة الأطراف ذات العلاقة والإبلاغ عن الأرصدة النقدية، وغير ذلك.
- ج. أنشأت الشركة آلية مناسبة لتقييم مخاطر عدم الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية بما يتناسب مع طبيعة وحجم عملياتها ووضعت تدابير الوقاية والتصحيح اللازمة لإدارة هذه المخاطر.
- ح. تم فصل أموال المساهمين وأموال حملة وثائق التأمين بصورة صحيحة.
- خ. تم التحقق من طريقة توزيع الفائض وطريقة معالجة العجز في حساب حاملي الوثائق في حالة حدوثها.

3. مسؤوليتنا:

تشمل مسؤولياتنا فيما يتعلق بالالتزام بالشركة بالمعايير والضوابط الشرعية في الإشراف على تطبيق هذه المعايير والضوابط على منتجات وخدمات وعمليات الشركة، لا سيما فيما يتعلق بتصميم المعاملات (بما في ذلك الموافقة على العقود والوثائق ذات الصلة، إلخ.). كما أننا مسؤولون أيضاً عن الإشراف وتقديم آرائنا عند الحاجة حول كيفية تنفيذ مثل هذه المعاملات وتوضيح الإجراءات اللازمة لتنفيذ قراراتنا. ونحن مطالبون أيضاً بإجراء تدقيق دوري لحالة التزام الشركة بالمعايير والضوابط الشرعية.

4. المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة:

التزمت الشركة بالمعايير والضوابط الشرعية خلال تنفيذها للعقود والمعاملات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 للمبادئ والقواعد والمعايير، على النحو المحدد وبما يتماشى مع الترتيب المنصوص عليه أدناه (أو كما هو محدد من قبل السلطات التنظيمية المعنية):

- أ. المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) والمتطلبات المالية ذات العلاقة الواردة في معايير المحاسبة المالية المعمول بها والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- ب. القرارات والضوابط الشرعية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية [بما في ذلك التفسير المقدم من لجنة الرقابة الشرعية للمتطلب (أ) أعلاه].

5. الاستقلالية والاعتبارات الأخلاقية:

نؤكد التزامنا بالاستقلالية وبجميع المتطلبات الأخلاقية خلال فترة التعاقد. وتشمل هذه المتطلبات تلك المحددة في معايير الحوكمة الصادرة عن الجهات التنظيمية وتلك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي)، إضافة إلى قواعد أخلاقيات المهنيين في التمويل الإسلامي الصادرة عنها.

6. مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة:

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية الإشراف على ضمان وجود بيئة وثقافة فعالة للالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية، كما يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إيجاد إطار عمل جيد للحوكمة والرقابة الشرعية للشركة، ووضع استراتيجية للالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية، والإشراف على الإدارة في تنفيذها وتحقيق الأهداف المرجوة.

مسؤوليات الإدارة

تتحمل الإدارة مسؤولية تنفيذ إطار الحوكمة الشرعية والتأكد من أن الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية جزء لا يتجزأ من الأداء اليومي للشركة، كما أن الإدارة مسؤولة عن ضمان أن الترتيبات المالية والعقود والمعاملات المالية ذات الأثر شرعية والمبرمة مع عملاء الشركة والأطراف الأخرى والسياسات والإجراءات ذات الصلة، في جوهرها وفي شكلها القانوني، متوافقة مع مقتضيات المعايير والضوابط الشرعية. هذا وإن الإدارة مسؤولة أيضاً عن تصميم وتنفيذ ومتابعة إجراءات الرقابة الداخلية المناسبة فيما يتعلق بالآليات المحاسبية ذات الصلة.

7. المصادقة:

تمت الموافقة على هذا التقرير وتوقيعه من قبل جميع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد،،،

رقم	الاسم	المنصب	التوقيع
1	الشيخ د. محمد القري	عضو لجنة الرقابة الشرعية	
2	الشيخ د. صلاح الشلهوب	رئيس لجنة الرقابة الشرعية	



SHARIYAH
REVIEW BUREAU
C.R. 56329-01
KINGDOM OF BAHRAIN